



الأمن والأمان

بين جدران المنشآت الصحية في مصر

الأمن والأمان

بين جدران المنشآت الصحية في مصر

إعداد
أسماء الجريدلي

تجميع بيانات
أسماء الجريدلي - محمد رشدي

تصميم
نديم

يعرض هذا التقرير البيانات المرصودة لوقائع القصور الأمني داخل قطاع الصحة في مصر خلال عامي 2014 و2015، ويهدف إلى رسم صورة عامة للوضع الأمني داخل المنشآت الصحية في مصر، علماً بأنه من أهم القطاعات التي يجب على الدولة وضع خطة عاجلة من أجل التصدي لما آلت إليه الأوضاع في الآونة الأخيرة وخاصة بعدما تعالت الأصوات المنادية بضرورة تحسين الخدمات الصحية وتشديد الرقابة على هذا القطاع بالأخص، للحد من إهدار مقوماته المادية والبشرية، ويمهد هذا التقرير لمعرفة أوجه القصور الأمني داخل تلك المنظومة وأسبابه سواء كانت اقتصادية أم أمنية والحد من وقوع تلك الحوادث التي تعتبر جريمة في حق المواطن المصري مُتلقّي الخدمة الطبية أو القائم عليها.

ظل قطاع الصحة في مصر يعاني مع تعاقب الأحداث وتكاثر الوعود والحديث عن الخطط والخطوات التي من شأنها القضاء على تلك المعاناة أو التقليل منها، وما رصدناه خلال تقريرنا هذا أن تلك الخطط والخطوات تم اختزالها في الزيارات المفاجئة للمنشآت الصحية من قبل المحافظين أو الهيئات المختصة، تلك الزيارات التي كانت سبباً لقيام حملات ذات حشد وصدى واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، مثل حملة «عشان لو جه ما يتفاجئش»¹، التي تم تدشينها عقب زيارة لرئيس الوزراء إبراهيم محلب في 6 يونيو 2015 لمستشفى معهد القلب في الكيت كات، ومستشفى معهد تيودور بلهارس المتخصصة في أمراض الكبد بالوراق بمحافظة الجيزة، وقام على إثر الزيارة بنقل مجموعة من الأطباء من محافظة الجيزة إلى محافظات الصعيد²، وقد شهدت تلك الحملة تفاعلاً كبيراً من قبل المواطنين وآلاف العاملين بقطاع الصحة، وقاموا بنشر مئات الصور من مستشفيات مختلفة، تعكس الحالة المتردية للمستشفيات والوحدات الصحية.

وبالرغم من أن مصر لديها العديد من الصروح الطبية الكبيرة إلا أنها تعمل بلا ميزانية أو لوائح وقوانين وخطط تصلح لإدارتها بشكل يحافظ على هذا القطاع الأهم والأخطر بما يكفي ليحدد حياة المواطنين وأوضاعهم الصحة، فقد حصلت مصر على الترتيب 97 دولياً من بين 144 دولة في مؤشر تحقيق المتطلبات الأساسية

1 صفحة حملة عشان لو جه ميتفاجئش على موقع التواصل الاجتماعي <http://is.gd/4HrJek> «Facebook»

2 «المونيتور: مستشفيات مصر تسكنها القطط والنعابين»، 30 يونيو 2015، الوفد، <http://goo.gl/QFSZOs>

مقدمو الخدمة الصحية وحدهم لا يكفون

لكل منظومة في العالم مقومات ترتكز عليها كي لا تنهار مع أول هزة، والطبيب هو أحد أهم مقومات المنظومة الصحية، إلا أن الطبيب وحده لا يكفي، فلا بد من إعمال المقومات الأخرى كي يستطيع الطبيب إنجاز مهمته علي المستوى المهني والإنساني، منها ميزانية الصحة التي يتم تقليصها عاما بعد عام بالمقارنة بمعدلات التضخم، علما بأن الدستور المصري كفل كل الحق في وجود مناخ يسمح بتوفر الخدمات الصحية الكاملة والملائمة للمواصفات المتفق عليها عالمياً، بينما نصت المادة 18 من دستور 2014 على رفع الانفاق على الصحة ليصل إلى 3% من الناتج القومي.⁴ كان الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة 1.6% عام (2014-2013) وارتفع إلى 1.7% عام (2015-2014)، ثم عاد إلى 1.6% عام (2016-2015)، من الناتج المحلي،⁵ هذا الذي حول المنشآت الصحية الحكومية في مصر إلى مصانع للموت، فهي ملاذ الفقراء الذين لا يمتلكون الأموال من أجل الحصول على خدمات صحية متوافقة ومعايير الصحة العالمية، تلك المعايير المفقودة والتي أثبتت الحكومات المتعاقبة عن تحقيقها بشكل مباشر بخفض موازنة الصحة أو بشكل غير مباشر بعدم توفير المناخ الملائم كي يتمكن مقدمي الخدمة الصحية من القيام بدورهم، ومن أهم المظاهر التي سممت هذا المناخ هو القصور الأمني داخل المنشآت الصحية أو حولها.

الطبيب مهدد والمنشأة الصحية دون حماية

عانت مصر من أزمة أمنية قوية انتشرت في ربوعها، حتي طالت المنشآت الصحية بشكل عام، تلك الأزمة التي وصل مداها إلى زرع قنابل وانفجارها داخل بعض المستشفيات، وممارسة مهنة الطب تحت تهديد السلاح، وهذا ما أوضحه تقرير رصد حالات القصور الأمني في المنشآت الصحية خلال عامي 2015-2014، وقد اعتمد

3 الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، <http://goo.gl/sWg8ge>

4 اننوه بأن الحكومة المصرية لم تتح بيانات محدثة خاصة بالناتج القومي على المواقع الرسمية الخاصة بها، لذا تم الاستناد الي أرقام الناتج المحلي المتاحة على المواقع الحكومية المصرية، وكان الأجدر بواضعي الدستور استبدال الناتج القومي بالناتج المحلي نظرا لانه الأكثر أهمية اقتصاديا وعلميا

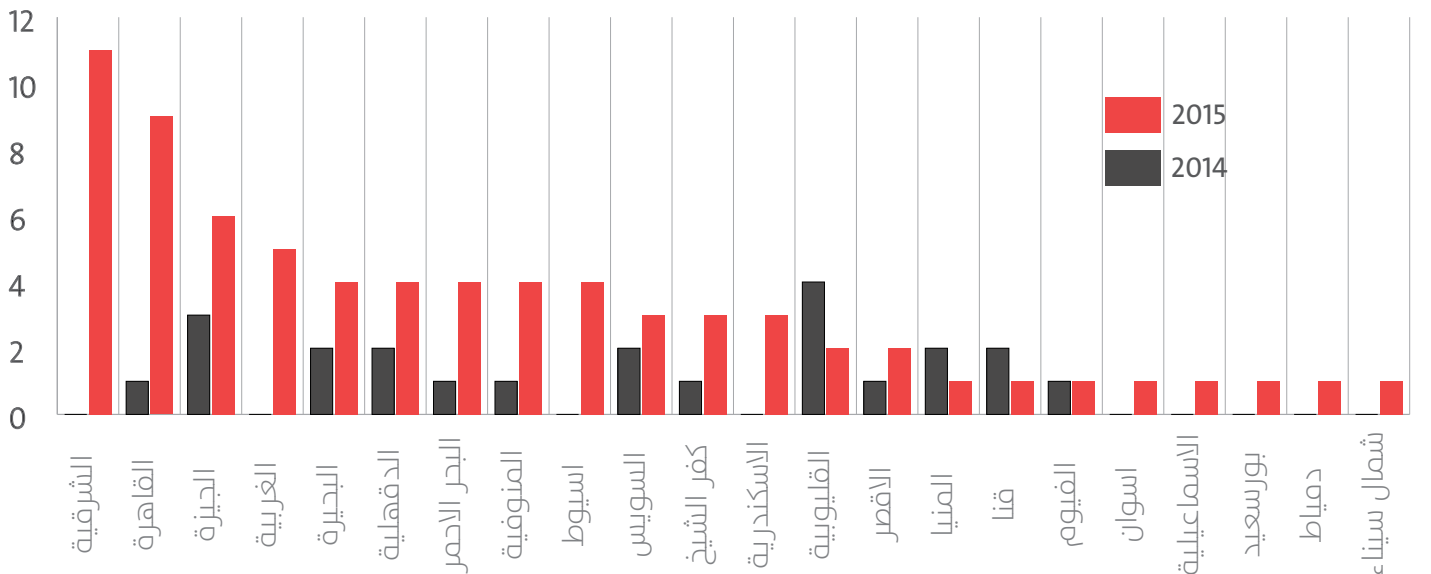
5 البيان المالي لعام 2015-2014، وزارة المالية، الموازنة العامة، 2015-2014، صفحة 113، والبيان المالي لعام 2016-2015، صفحة 17 <http://goo.gl/s5MDPP> — تحليل البيان المالي لعام 2015-2014، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 8 يوليو 2014، <http://goo.gl/nGNW4s>

هذا التقرير على ما تم نشره عبر وسائل الإعلام المرئية أو المكتوبة خلال عامي 2014 و2015 و أوضح الرصد أن وقائع القصور الأمني قد بلغت 23 واقعة خلال عام 2014، بينما زادت إلى 72 واقعة في عام 2015، ما يشير إلى أن حجم الأزمة الأمنية داخل المنشآت الصحية في تضح، وأن من هم على رأس المنظومة الصحية لا قدرة لديهم ولا يمتلكون الرؤية من أجل إيجاد حلول لتلك الأزمة التي تعاني منها المنظومة الصحية، أضف إلى ذلك أن تلك الأرقام لا تمثل سوى الوقائع التي تناولتها الصحف فقط، وأنها تمثل جزءاً من الواقع وليس الواقع بأكمله فليس كل ما يحدث داخل هذا القطاع يتم تغطيته صحفياً وإعلامياً، فهو لا يصف سوى جزء من مما آلت إليه الأحوال داخل قطاع الصحة في مصر.

المسار الجغرافي لوقائع القصور الأمني

اختلف المسار الجغرافي للوقائع على مدار العامين فكانت القليوبية والجيزة والبحيرة والدقهلية والسويس أكثر المحافظات التي عانت من ذلك القصور الأمني عام 2014، بينما كانت الشرقية والقاهرة والجيزة والغربية والبحيرة هم الأكثر معاناة عام 2015، وفيما يلي الرسم التوضيحي للمسار الجغرافي لعام 2014-2015:

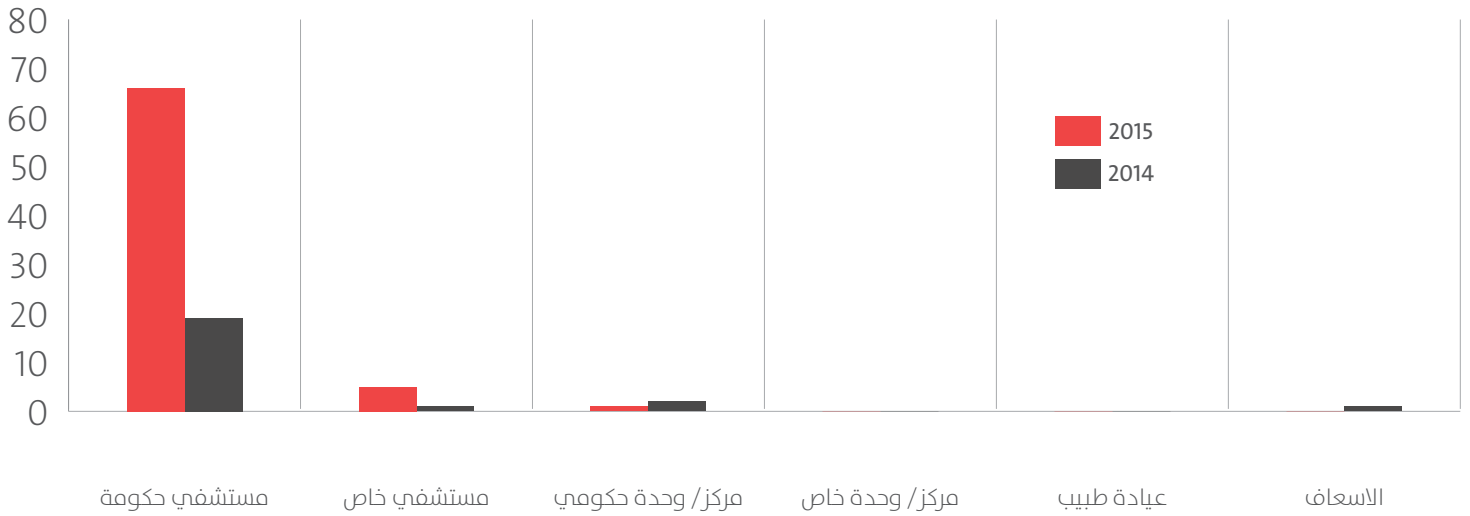
شكل ١ وقائع القصور الأمني وفقاً للمسار الجغرافي ٢٠١٤/٢٠١٥



توزيع وقائع القصور الأمني على المنشآت الصحية

وقد أوضح الرصد أن ذلك القصور الأمني قد تفشى أكثر فأكثر داخل المستشفيات الحكومية بإجمالي 19 واقعة عام 2014 وتضخمت الأزمة لتصل إلى 66 واقعة عام 2015، أما عن المستشفيات الخاصة فلم تكن تعاني تلك الأزمة بالشكل الملحوظ، فأظهر الرصد حدوث واقعة واحدة عام 2014 بينما خمسة وقائع عام 2015، وفيما يلي الرسم التوضيحي لتوزيع وقائع القصور الأمني على المنشآت الصحية عام 2014 – 2015:

شكل ٢ وقائع القصور الأمني وفقاً لنوع المنشأة ٢٠١٥/٢٠١٤

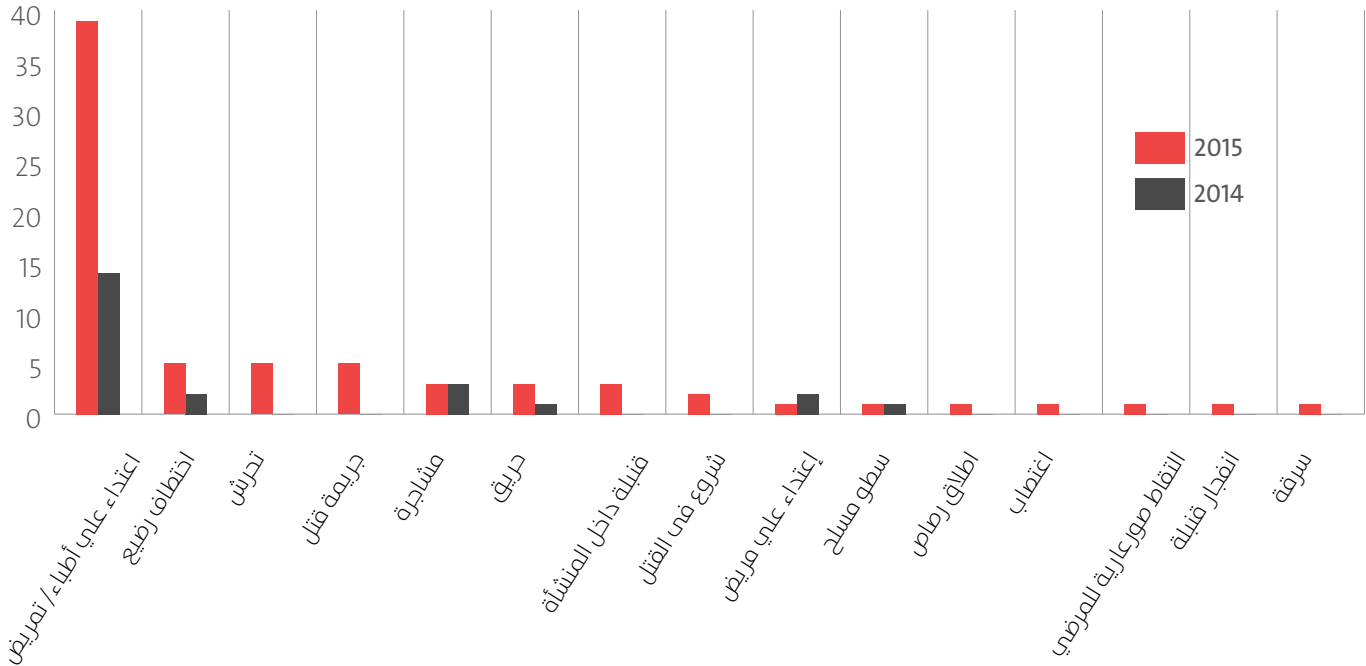


تنوعت مظاهر القصور الأمني وتطورت مع حلول عام 2015، بحدوث وقائع لم يكشفها الرصد عام 2014، مثل إطلاق الرصاص وتواجد قنابل داخل المنشآت الصحية بل وانفجار إحداها، وكذلك انتشار جرائم القتل والتحرش والاعتصاب والتقاط صور عارية للمرضى.

كانت وقائع الاعتداء على مقدمي الخدمة الصحية (الأطباء - التمريض) هي الأكثر حدوثاً، بأجمالي 14 واقعة عام 2014، والتي زادت إلى 39 واقعة عام 2015، وقد اختلفت مظاهر هذا الاعتداء وتعددت أسبابه، من واقعة إلى الأخرى، فتارة يتم الاعتداء على مقدمي الخدمة الصحية (الأطباء - التمريض) لأسباب تعود اليهم شخصياً كالتعنت الروتيني من قبلهم وتأخرهم أو امتناعهم عن القيام بواجبهم، وتارة تعود لأسباب خارجة عن استطاعتهم - وهي الأكثر حدوثاً وفقاً لنتائج الرصد - كانهدام التجهيزات، والمعدات، والأدوية، وانهدام المناخ المساعد للقائم على الخدمة في متابعة المرضى. أما عن أشكال الاعتداء على مقدمي الخدمة الصحية (الأطباء-التمريض) فتبدأ من السب والضرب وتنتهي بالتهديد بالقتل والسجن وإشهار الاسلحة في وجوههم،⁶ وفيما يلي الرسم التوضيحي لأنواع وقائع القصور الأمني داخل المنشآت الصحية عام 2014-2015:

توزيع أنواع وقائع القصور الأمني ٢٠١٤/٢٠١٥

شكل ٣



6 أسماء أبو السعود، «عقيد جيش يُشهر سلاح في وجه طبيب بمستشفى الفيوم العام»، 21 ديسمبر 2015،

<http://goo.gl/xac1Eu> التحرير،

هدير الحضري، «الأطباء» تخاطب وزير الداخلية بشأن تهديد طبيب بالحبس»، 30 ديسمبر 2015، الشروق، <http://goo.gl/7XXest>

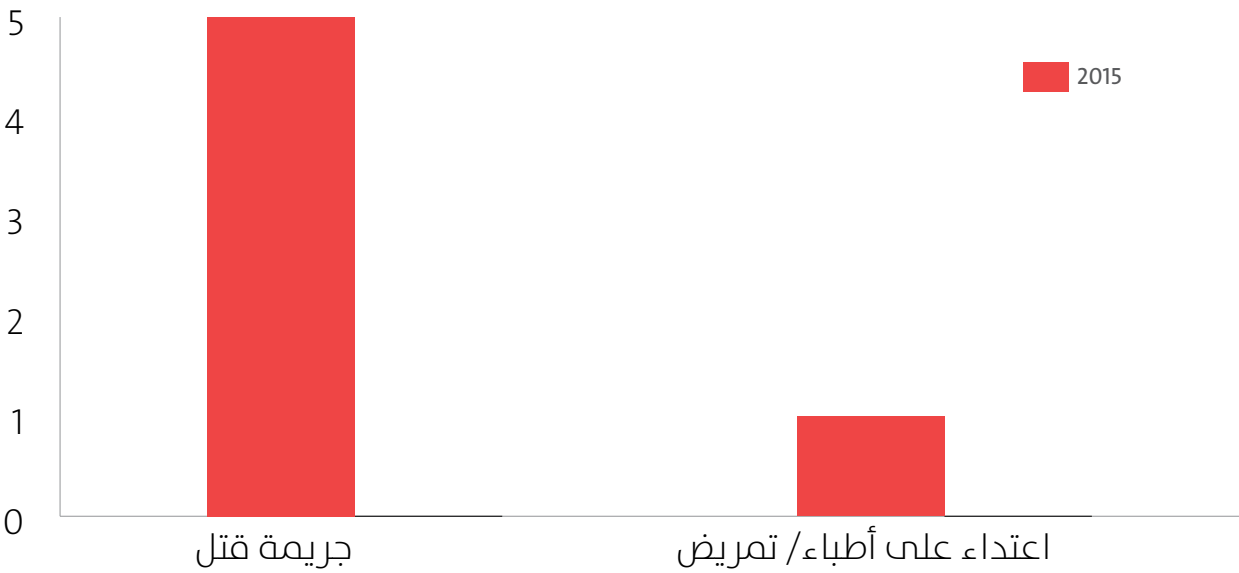
إيمان العماري، «بالصور.. أهالي مريضة يعتدون على طبيب ويحطمون «استقبال مستشفى الفرنة»، 8 أبريل 2015، البوابة نيوز، <http://goo.gl/G8J0QJ>

الخسائر البشرية (قتلى/مصابون)

أما عن الخسائر البشرية، لم ينتج وقائع القصور الأمني وقائع قتل في عام 2014 بينما كشف الرصد أن في عام 2015 هناك يقرب من ستة قتلى، واحد منهم نتيجة الاعتداء على مقدمي الخدمة الصحية (الأطباء - التمريض)، والباقي عبارة عن جرائم قتل متعمد، أما عن الإصابات فهناك ما يقرب من 3 إصابات حدثت في عام 2014، زادت إلى 77 إصابة عام 2015، منها 61 إصابة نتيجة اعتداء على مقدمي الخدمة الصحية (الأطباء - التمريض) أدت إلى إصابات، وفيما يلي الرسم التوضيحي للخسائر البشرية (قتلى/مصابون) لعام 2014-2015 الناتجة عن القصور الأمني:

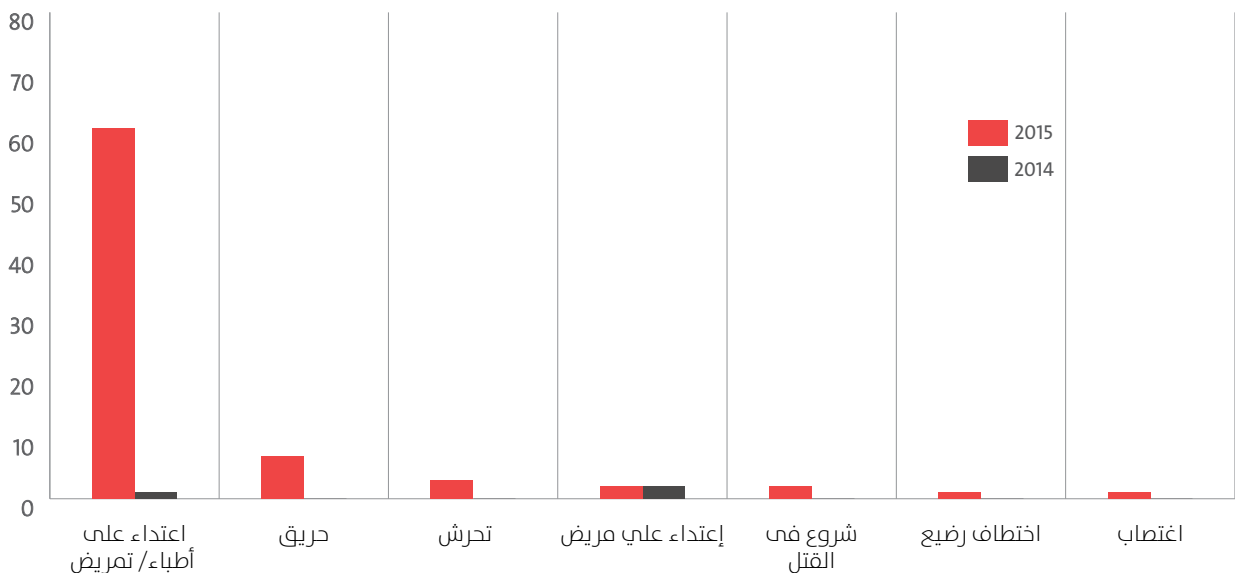
خسائر بشرية (قتلى) ٢٠١٤/٢٠١٥

شكل ٤



خسائر بشرية (مصابين) ٢٠١٤/٢٠١٥

شكل ٤,١



نقابة الأطباء تقاوم.. والحكومة لا تستجيب

وكما يقع الأطباء في مصر تحت مظلة القانون حال انتهاكهم لأداب مهنتهم والإهمال في أداء دورهم، على الدولة أن توفر لهم مناخ ملائم يساعد على القيام بمثل تلك المهمة الصعبة، وقانونون يصون حياتهم أمنياً وصحياً، فعلى مدار السنوات الماضية قام الأطباء بالعديد من الإضرابات والاعتصامات وطرح العديد من الخطط على الحكومات المتعاقبة من أجل وضع حد لما يتعرضون له يوميا، ففي أغسطس 2012 تقدم نحو 150 طبيبا في إجراء هو الأول من نوعه باستقالات جماعية بمستشفى سوهاج الجامعي، اعتراضا على غياب التأمين، وتعريض حياة الأطباء والمواطنين للخطر كما قررت لجنة الدفاع عن الحق في الصحة حينها والتي تضم العشرات من المنظمات المدنية، رفع عدد من المطالب إلى رئيس الجمهورية ووزراء الداخلية والإعلام والعدل والصحة، برفع ميزانية الصحة إلى 15% من ميزانية الدولة، وإصدار قانون بتغليظ عقوبة الاعتداء على المستشفيات.⁷

وفي يناير 2013 عقدت نقابة الأطباء مؤتمرا لمناقشة حالات التعديات على المستشفيات، حيث رفض الدكتور خيرى عبد الدايم نقيب الأطباء أي اعتداء على المؤسسات الصحية التي تقدم الخدمات الطبية للمرضى، وطالب عبد الدايم بتفعيل كل الاتفاقيات الموقعة مع الجهات المعنية ومنها وزارة الداخلية من خلال عمل شرطة متخصصة بكل المستشفيات بوحداث الطوارئ والاستقبال والرعاية المركزية.⁸

كما نظمت نقابة الأطباء إضراباً جزئياً في يناير 2014 بجميع المستشفيات التابعة لوزارة الصحة والتأمين الصحي والمؤسسات العلاجية والمستشفيات التعليمية والمستشفيات التابعة لأمانة المراكز الطبية المتخصصة، وذلك للضغط على الحكومة لتنفيذ مطالبهم، وأهمها إقرار كادر العاملين بالمهن الطبية وزيادة ميزانية الصحة لتحسين الخدمة الصحية وتغليظ عقوبة الاعتداء على المستشفيات وتأمينها،⁹ وأشارت وقتها الدكتورة منى مينا الأمين العام لنقابة الأطباء، أن حالات الاعتداء على الأطباء وأقسام الطوارئ وصلت إلى 600 حالة في عامين 2012 و2013

7 إبراهيم الطيب، أسماء محمد السيد، «أطباء يطالبون بتغليظ عقوبة الاعتداء على المستشفيات.. و150 يحتجون بالاستقالة»، 18 أغسطس 2012، المصري اليوم، <http://goo.gl/7gPjyh>

8 «نقيب الأطباء يناشد وزير الصحة بسرعة عرض قانون تغليظ عقوبة الاعتداء على المستشفيات»، 1 يناير 2013، البديل، <http://goo.gl/JC6efH>

9 «إضراب جزئي للأطباء بمستشفيات وزارة الصحة للمطالبة بإقرار الكادر»، 8 يناير 2014، أصوات مصرية، <http://goo.gl/8L9Km4>



وفق احصائيات النقابة - وهو مؤشر خطير يستدعي تحركات جادة من جانب وزارة الداخلية التي لم تحرك ولو محضر واحد من المحاضر التي حررها الأطباء لإثبات الاعتداء عليه ولم يتم التحقيق في أي منها.¹⁰

اضرابات ومؤتمرات ومناشدة عديدة وبلاغات موجهة إلى النائب العام كان أهمها عام 2015، حين توجهت نقابة الأطباء بخطاب للنائب العام ووزير الداخلية تستنكر فيه ممارسات الجهات الأمنية ضد أحد الأطباء الذي لم يستطع علاج مريض لعدم وجود أسرة بالمستشفى ورفض إخراج حالة تعاني من جلطة بالمخ لإدخال هذا المريض، وما أن قام الطبيب بدوره المهني والإنساني تم استدعاؤه للتحقيق الإداري وتهديده باحتجازه بأمن الدولة.¹¹

عام بعد عام والأزمة في تضخم دون تحرك من الجهات المسؤولة للحد من تفاقمها، وما كان للأطباء وسيلة للمقاومة سوى الاضراب والتأكيد على أحقيتهم في الامتناع الاضطراري عن العمل بالمستشفيات في حالة الاعتداء عليهم أو على المنشأة وذلك لحين توفير الأمن، وهذا ما أعلنته نقابة الأطباء وأكدت عليه مراراً وتكراراً حيث اصدرت قرار بتاريخ 30 أبريل 2014 بخصوص الاجراءات الضرورية لحماية الأطباء من الاعتداءات المتكررة على المستشفيات.¹²

وإن كانت الدولة بآلتها الاعلامية دائماً ما ترى في احتجاجات الأطباء إشارات سلبية من شأنها تعطيل المسيرة، منادية إياهم للحد من تلك الإضرابات فعلى الدولة سرعة التحرك من أجل حل الأزمة وتذليل الصعاب التي يواجهها أطباء مصر أثناء القيام بواجبهم، ووضع خطة محكمة لتأمين المنشآت الصحية من الداخل والخارج، وسن القوانين واللوائح لصون كرامة الطبيب والمريض سوياً، حتى يتسنى للأطباء تقديم كل الرعاية الممكنة للمرضى دون أي تراخي أو تقصير، وحفاظاً على المنظومة الصحية من الانهيار.

Egyptian Medical Syndicate

نقابة أطباء مصر
(مكتب الأمين العام)

قرار مجلس النقابة العامة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠
بخصوص الإجراءات الضرورية لحماية الأطباء،
من الاعتداءات المتكررة على المستشفيات

- أكد مجلس النقابة العامة على القرار السابق بحق الأطباء في الإغلاق الإضطراري للمستشفى أو المنشأة الطبية في حالة الاعتداء عليها ، وذلك لحين تأمينها .
- يطالب مجلس النقابة السادة الزملاء مديري المستشفيات والمنشآت الطبية بالالتزام بعمل محاضر الاعتداء بأنفسهم أو من ينوب عنهم ، حتى يكون الوضع القانوني واضح كإعتداء على مكان عام حيوي وعلى موظفين أثناء تأدية عملهم ، وليس مشاجرة شخصية بين الأطباء والمعتدى .
- وفي حالة تعذر عمل المحضر بقسم البوليس ، يتم عمل المحضر في النيابة العامة .
- في كل الأحوال يجب سرعة الاتصال بالنقابة الفرعية والنقابة العامة ، وإرسال التفاصيل الموضوع على فاكس النقابة العامة رقم : ٢٧٩٦٢٧٥١ .

الأمين العام
د. منى معين مينا
٢٧٩٤٢١٦٦ - ٢٧٩٤٢١٦٦ فاكس ، ٢٧٩٦٢٧٥١
٢٠١٤/٥/١٢

نقيب الأطباء
د. خيرى عبد الدايم

دار الحكمة : ٤٢ شارع قصر العيني - القاهرة
ت : ٢٧٩٤٠٢٣٨ - ٢٧٩٤٢١٦٦ فاكس ، ٢٧٩٦٢٧٥١

42, Kasr El Ainy St., Cairo
Tel.:27940738 - 27943166 - Fax:27962751

10 عاطف عبد الحميد، «وعود الداخلية والرئاسة تفشل في تعليق إضراب أطباء مصر» 6 يناير 2014، BBC عربي، <http://goo.gl/DEgnRt>

11 «تهديد طبيب بالحبس وإحباطه للتحقيق لعجزه عن توفير مكان بالرعاية لأحد المرضى»، 30 ديسمبر 2015، <http://goo.gl/bNEyTw>

12 نقابة الأطباء تدین الاعتداء على طوارئ مستشفى الدمرداش الجامعي»، 22 أبريل 2014، النقابة العامة لأطباء مصر، <http://goo.gl/PTB2YK>

1. صفحة حملة علشان لوج ه ميتفاجئش على موقع التواصل الإجتماعي <http://facebook.com/is.gd/4HrJek>
2. « المونيتور: مستشفيات مصر تسكنها القوط والثعابين»، 30 يونيو 2015، الوفد، <http://goo.gl/QFSZO5>
3. الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء، <http://goo.gl/sWg8ge>
4. ننوه بأن الحكومة المصرية لم تتح بيانات محدثة خاصة بالنتائج القومي علي المواقع الرسمية الخاصة بها، لذا تم الاستناد الي أرقام الناتج المحلي المتاحة علي المواقع الحكومية المصرية، وكان الاجدر بوضعي الدستور استبدال الناتج القومي بالنتائج المحلي نظرا لانه الاكثر أهمية اقتصاديا وعلميا
5. البيان المالي لعام 2014-2015، وزارة المالية، الموازنة العامة، 2014-2015، صفحة 113، والبيان المالي لعام 2015-2016، صفحة 17 <http://goo.gl/s5MDPP> — تحليل البيان المالي لعام 2014-2015، المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 8 يوليو 2014، <http://goo.gl/nGNW4s>
6. أسماء أبو السعود، «عقيد جيش يُشهر سلاح في وجه طبيب بمستشفى الفيوم العام»، 21 ديسمبر 2015، التحرير، <http://goo.gl/xac1Eu>
7. هدير الحضري، «الأطباء» تخاطب وزير الداخلية بشأن تهديد طبيب بالحبس»، 30 ديسمبر 2015، الشروق، <http://goo.gl/7XXest>
8. إيمان العماري، «بالصور.. أهالي مريضة يعتدون على طبيب ويحطمون «استقبال مستشفى القرنة»، 8 أبريل 2015، البوابة نيوز، <http://goo.gl/G8JDQJ>
9. إبراهيم الطيب، أسماء محمد السيد، «أطباء يطلبون تغليظ عقوبة الاعتداء على المستشفيات.. و150 يحتجون بالاستقالة»، 18 أغسطس 2012، المصري اليوم، <http://goo.gl/7gPJyh>
10. «نقيب الأطباء يناشد وزير الصحة بسرعة عرض قانون تغليظ عقوبة الاعتداء على المستشفيات»، 1 يناير 2013، البديل، <http://goo.gl/JC6efH>
11. «إضراب جزئي للأطباء بمستشفيات وزارة الصحة للمطالبة بإقرار الكادر»، 8 يناير 2014، أصوات مصرية، <http://goo.gl/8L9Km4>
12. عاطف عبد الحميد، «وعود الداخلية والرئاسة تفشل في تعليق إضراب أطباء مصر» 6 يناير 2014، BBC عربي، <http://goo.gl/DEgnRt>
13. « تهديد طبيب بالحبس وإدالته للتحقيق لعجزة عن توفير مكان بالرعاية لأحد المرضى»، 30 ديسمبر 2015، <http://goo.gl/bNEyTw>
14. نقابة الأطباء تدين الاعتداء على طوارئ مستشفى الدمرداش الجامعي»، 22 أبريل 2014، النقابة العامة لأطباء مصر، <http://goo.gl/PTB2YK>

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Egyptian Center for Economic & Social Rights



www.ecesr.org



ecesr